



لقاء سيدة الجبل علم وخبر رقم 143

بيان
بيروت 20 شباط 2017

صدر عن لقاء سيدة الجبل البيان الآتي:

اولاً- توقف اللقاء أمام خطورة مواقف رئيس الجمهورية الداعمة لسلاح حزب الله غير الشرعي وعدم اعتباره نقيضاً للدولة اللبنانية.

إن هذا الموقف المستغرب من قبل رئيس البلاد يعرّض لبنان لمخاطر أكيدة من طبيعتين ميدانية أولاً، وثانياً سياسية في مواجهة الشرعية الدولية وبالأخص للقرارين 1559 و1701.

كما يعتبر أن من واجب الرئيس، الذي اقسم على الدستور، السهر على تطبيقه حرفياً بحيث تُبسط السيادة على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قوى الشرعية وحدها.

ثانياً- يدعو اللقاء القوى السياسية، التي ساهمت في التسوية من أجل انتخاب رئيس وتشكيل حكومة، لتحمل مسؤولياتها. وأن تبادر إلى نقاش صريح داخل مؤسسات الدولة حول أخطار هذا الانحياز الصريح لجهة سلاح حزب الله، وما يترتب عليه من ردود فعل وطنية وعربية ودولية قد تكون مكلفة خاصة على جيشنا الوطني.

ثالثاً- إن لقاء سيدة الجبل يحمل القوى السياسية المسؤولية عن عدم احترام المهل القانونية لإجراء الانتخابات التشريعية في موعدها. وكذلك المسؤولية عن التباطؤ في إقرار قانون جديد للانتخابات، عصري وعادل، يساوي بين المواطنين ويؤمّن حسن تمثيلهم.

ويحدّر اللقاء من استسهال الفراغ في السلطة التشريعية، أو الانزلاق نحو التمديد لبرلمان 2009 مرة أخرى، أو إبقاء قانون الستين.

رابعاً- إن تجاهل المسؤولين المتماذي لسوء الأوضاع المالية والنقدية سوف يؤدي حتماً إلى تزايد الخطر على مجمل الأوضاع الاقتصادية. ومشروع موازنة 2017 يأتي في السياق نفسه، لأنه مشروع زيادة كبيرة في الضرائب يصحبها زيادة كبيرة أيضاً في العجز والدين بدل أن تهدف الموازنة إلى تخفيض العجز وتحفيز النشاط الاقتصادي والنمو. إنها موازنة ضرائب وزيادة عدد الموظفين في مختلف الوزارات، ونتيجتها استمرار تضخم حجم القطاع العام ليس لأسباب إدارية بل لمناخ سياسي وشخصية على حساب المواطن.

لذلك يطالب لقاء سيدة الجبل الحكومة القيام بمساءلة دقيقة للسياسة المالية والسياسة النقدية لأن استمرارهما على النمط نفسه يهدّد ليس مجمل الاستقرار الاقتصادي فحسب بل الاستقرار السياسي والاجتماعي أيضاً.

خامساً- يشكر اللقاء كل من ساهم في إنجاح الخلوة السنوية التي انعقدت بتاريخ 9-2-2017، وقد قرّر بالإجماع استكمال النقاشات من خلال بيان اسبوعي، ومن خلال تنظيم لقاءات وندوات في كافة المناطق والقطاعات بهدف تثبيت خيار الشرعية التاريخية في الوسط المسيحي، الذي كان ولا يزال يناضل بشجاعة من أجل الانفتاح نحو الآخر وإلى تغليب الخيار العربي على خيارات الانفصال والحمايات والتفوق في أطر جامدة حزبية أو طائفية.

كما أقرّ المجتمعون ضرورة العمل لإنشاء تيار وطني منفتح على كل المكونات الوطنية لتشكيل الرافعة الضرورية للنهوض بموجبات الدفاع عن المواطن الفرد وعن لبنان السيد الحر المستقل.